انتقد مركز الدراسات والإعلام الاقتصادي مشروع الموازنة العامة للدولة للعام ٢٠١٣ التي أقرّتها الحكومة وأحالتها إلى مجلس النوّاب، ووصفها بأنها نمطية وتكرار لموازنة العام السابق ولا تحمل أي رؤية لانعاش الاستثمار والتنمية في البلد، معتبراً أن طريقة إعداد الموازنة بالطريقة التقليدية المعتادة يعزّز من الممارسة الدائمة للحكومة في عدم الالتفات لاحتياجات المجتمع الرئيسية وأولوياته.

وأوضح المركز في بيان أصدره- تلقّت "الميثاق" نسخة منه- أن مشروع الموازنة لم يركّز على تعزيز الإيرادات إذ تشير التقديرات إلى تراجع في الإيرادات بـ ٢٧ مليار ريال عما كانت عليه تقديرات العام الماضي ٢٠١٢ والتي قدرت بـ ٢ تريليون و١١١ مليار ريال، مؤكّداً بأن هذا يعكس غياب الإرادة لتنمية الإيرادات العامة للدولة لاسيما وأن هناك ارتفاع في عائدات الغاز من خلال تحسين أسعاره بنسبة ٧٥٪ وإنشاء شركة بترومسيلة التابعة للحكومة.

الموازنة لاتحمل أية رؤية لإنعاش الاستثمار والتنمية

وقال البيان إن أرقام الموازنة تشير إلى زيادة في النفقات خلال العام المقبل بمقدار ٩٤ مليار ريال في دلالة على زيادة مستوى الإنفاق على المرتبات والوظائف الجديدة في القطاعين المدني والعسكري، كما تشير إلى زيادة في حجم العجز في الموازنة العامة للدولة من ٥٦١ مليار ريال في تقديرات ٢٠١٢ إلى ٦٨٢ مليار ريال في ٢٠١٣.

وأشار إلى عدم تضمين الموازنة ما يشير إلى إجراءات جديدة سيتم إتخاذها تجاه الوحدات الاقتصادية المدعومة من قبل الدولة والتي يكتنفها الكثير من الفساد والعبث بالمال العام، وعدم تلبية تلك الوحدات للأهداف التي أنشئت من أجلها.

واعتبر أن قرار الحكومة وقف المشاريع الجديدة والاقتصار على الإنفاق على المشاريع الجديدة ذات التمويل المشترك "محلي + أجنبي" وكذا المشاريع قيد التنفيذ ذات التمويل المحلي فقط، يشير إلى عجز الحكومة عن تحقيق المتطلبات الرئيسية للمواطن اليمني خلال العام المقبل.

وقدّرت الموارد العامة في مشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠١٣ بمبلغ ٢ تريليون و٨٤ ملياراً و٢١٢ مليون ريال، فيما بلغ إجمالي الاستخدامات العامة "النفقات" المقدّرة في مشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠١٣ بمبلغ ٢ تريليون و٧٦٦ ملياراً و٩٩٩ مليون ريال.

وفي ضوء التقديرات لكل من الموارد والاستخدامات، يتوقّع أن يسفر تنفيذ الموازنة عن عجز نقدي كلي بمبلغ ٦٢٨ مليار و٢١٨ مليون ريال وعن عجز نقدي صافي بمبلغ ٦٨٢ مليار و٧٨٧ مليون ريال وبنسبة ٨,٥٪ و ٩,٢٪ على التوالي من ناتج محلي إجمالي مقدّر بمبلغ ٧ تريليونات و٣٩١ ملياراً و٩٣٢ مليون ريال.

وتعود الأسباب الرئيسية للزيادة في هذا العجز إلى الزيادة الكبيرة في حجم الاستخدامات العامة والتي فاقت الزيادة في الموارد العامة، والناتجة عن "حتميات التنفيذ الفعلي التي نفّذت خارج موازنة ٢٠١٢، والالتزامات الحتمية لعام ٢٠١٣ التي لا سبيل إلى تجنبها".

وتوقّع وزير المالية صخر أحمد الوجيه أن يحقّق الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي معدّل نمو يصل عام ٢٠١٣ إلى نحو ٦,٧٪ مقارنةً بمعدل ٣,٥٪ عام ٢٠١٢، وذلك استناداً إلى الزيادة الكبيرة المتوقّعة في حجم الإنتاج من النفط الخام عام ٢٠١٣ والتي تصل نسبتها إلى ١٥,٣٪ مقارنةً بمعدل سالب عام ٢٠١٢ بنحو ٤,١٪ وذلك في ظل نمو جيد للقطاعات غير النفطية تصل نسبته إلى ٥,٨٪ مقارنةً بمعدل ٤,٥٪ عام ٢٠١٢.

البطالة 36 ٪ والعجز في الموازنة 682.7 مليار

وقال الوجيه لدى تقديمه "البيان المالي لمشاريع الموازنات العامة للسنة المالية ٢٠١٣" إلى مجلس النوّاب، إن توقّع معاودة تراجع حجم إنتاج النفط الخام خلال عامي ٢٠١٤ و ٢٠١٥ وبمعدل سالب ٦,٣٪ و٥,٥٪ على التوالي في ظل توقّع ثبات معدل نمو الناتج المحلي للقطاعات غير النفطية خلال العامين المذكورين وبنحو ٦٪ سيساهم في تراجع معدّل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي خلالهما إلى نحو ٤,٤٪ و٤,٧٪ على التوالي، وهذا ما يعني استمرار أداء الاقتصاد القومي دون المستويات المرغوبة واللازمة لإحداث انتعاش اقتصادي ملموس أو زيادة فعلية في حجم الأوعية الإيرادية الرئيسية المتاحة.

كما توقّع الوجيه تراجع معدّل التضخّم لأسعار المستهلك من ١٩,٣٪ عام ٢٠١١ إلى نحو ٧٪ عام ٢٠١٢، ثم ارتفاعه عام ٢٠١٣ إلى نحو ٩٪ متأثّراً بحركة الانتعاش خلال العام، أما خلال عامي ٢٠١٤ م و ٢٠١٥، فتوقّع الوجيه تراجعه خلالهما إلى نحو ٨,٥٪ و٨,٢٪ على التوالي، مما يعني استمرار التضخّم عند مستويات مرتفعة وغير مناسبة اقتصادياً واجتماعياً.

وأشار الوجيه إلى أن التوقّعات الاقتصادية والمالية تظهر تراجع نسبة رصيد المديونية الداخلية نهاية عام ٢٠١٢ إلى ١١٠٪ مقارنةً بـ ١١٣٪ نهاية ٢٠١١، أما خلال عام ٢٠١٣ فيتوقّع ارتفاع حجمها مع مراعاة المحافظة عليها عند نفس مستوى نسبة عام ٢٠١٢، كما يتوقع تراجع نسبة المديونية الخارجية إلى الناتج المحلي الإجمالي من ١٩,٣٪ عام ٢٠١١ إلى ١٨,٢٪ عام ٢٠١٣، أما خلال عامي ٢٠١٤ و ٢٠١٥ فتستهدف الحكومة خفض نسبة رصيد المديونية الداخلية إلى إجمالي الموارد الذاتية إلى ١٠٥٪ و١٠٠٪ على التوالي في حين تظل نسبة المديونية الخارجية خلالهما عند نفس المستوى وهو دون ٢٠٪ من الناتج المحلي الإجمالي.

ولفت وزير المالية إلى أنه في ظل الوضع القائم ومحدودية حجم الاستثمارات الحكومية والعامة والقطاع الخاص، وكذا تدنّي معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، يتوقّع حدوث تراجع محدود في حجم ونسب البطالة بحيث تتراجع نسبتها من ٣٦٪ عام ٢٠١١ إلى ٣٤٪ عام ٢٠١٣، ثم إلى ٣٢٪ عام ٢٠١٤، ثم إلى ٣٠٪ عام ٢٠١٥، مما يستدعي تدخّل الحكومة القوي والمدروس من خلال سياسات محددة تساعد في تحريك الاستثمار وبالتالي تحريك الاقتصاد القومي نحو الانتعاش الحقيقي والقوي والذي يكفل توفير فرص عمل جديدة حقيقية ومناسبة.

أكثر من 5 ملايين متأخرات «حميد» والكهرباء تستعطفه للدفع!!

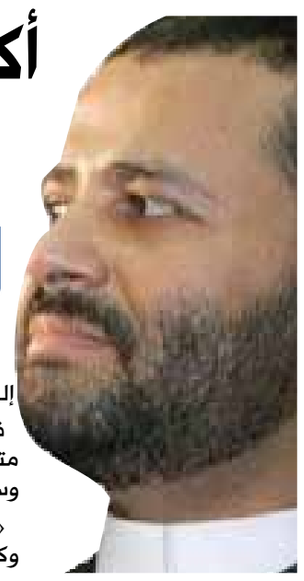

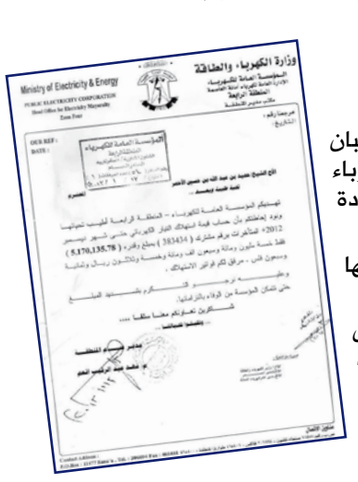

< لم نكن نعلم قبل هذه الوثيقة أن سيارات الكهرباء مسلطة على المواطن الغلبان الذي إذا تراكمت عليه المتأخرات وبلغت خمسة آلاف ريال فقط يأتي مقص الكهرباء ليفصل عنه التيار ومن ثم يدفع «ورجله فوق رقبته» المتأخرات مع تكاليف إعادة التيار..

هذه السيارات المفزعة وكذلك انذارات الفواتير الممهورة بالختم الأحمر لا تعرف طريقها إلى المشائخ المتخمين بالأموال العامة..

فها هي المنطقة الرابعة تستلطف وتستعطف الشيخ حميد الأحمر أن يسدد ما عليه من متأخرات والتي تبلغ خمسة ملايين ومائة وسبعين ألفاً ومائة وخمسة وثلاثين ريالاً وثمانية وسبعين فلساً فقط برقم مشترك (٣٨٣٤٣٤) خلال العام ٢٠١٢م.

«الميثاق» تنشر الوثيقة لتطلع الرأي العام على حقيقة أدعياء النزاهة تجاه المال العام وكيفية تعامل الحكومة معهم تجاه ذلك.

7 مليارات نفقات مجهولة للحكومة

لاتتوقف سياسة فساد حكومة الوفاق الوطني عند حدود معينة ، ويبدوا انها مصرة على اكتساح موسوعة غينيس للأرقام القياسية ولسان حالها يقول :

وإني وإن كنت الأخير زمانه... لآتٍ بما لم تستطعه الأوائل

فلا الحكومات اليمنية المتعاقبة ، ولا حكومات الدول العربية عبر التاريخ استطاعت تضمين موازنتها العامة مبلغ ٤٠٦,٩ مليار ريال فقط نفقات تحت مسمى (أخرى) ..!

ذلك هو ما كشفته اللجنة البرلمانية الخاصة المكلفة بدراسة الموازنات العامة للعام المالي ٢٠١٣م في تقريرها المقدم لمجلس النواب الاسبوع الماضي ، مؤكدة إظهار نفقات كبيرة تحت مسمى (أخرى) قالت إنها بلغت ٤٠٦,٩ مليار ريال بنسبة ١٤,٧٪ من إجمالي تقديرات الاستخدامات العامة .

وكشف التقرير البرلماني عن عدم توزيع بعض النفقات على مستوى بنود وأنواع فصول الموازنة، وإظهارها تحت مسمى نفقات غير موزعة (مجهولة) موضحة أن ما تم إظهاره على هذا النحو بلغ (٤١١,٤) مليار ريال .

واكتفت اللجنة البرلمانية بالقول :» إن هذه الإجراءات تتعارض ومبدأ الشفافية والإفصاح عن البيانات المالية ولايمكن مراقبة ومتابعة مجالات إنفاقها».

وقالت اللجنة إنها لاحظت أثناء دراستها لمشروع الموازنة العامة لعام ٢٠١٣م ومشروع قانون ربط الموازنة المرفق بالبيان المالي أن مادته السابعة تنص على التالي:

مادة ٧: إن تنفيذ النفقات المقدرة بالموازنة العامة للدولة للعام المالي ٢٠١٣م مرتبط ارتباطاً وثيقاً بتحقيق الأسس والأفتراضات التي قدرت على أساسها الموارد، وفي حالة عدم تحقيق ذلك يكون من الضروري إعادة النظر في كل تقديرات الإنفاق في الموازنة لإعادة توظيف ما هو متاح من موارد لمواجهة الحتميات والالتزامات وعلى وزارة المالية إتخاذ كافة الإجراءات اللازمة لذلك .

وأكدت اللجنة أن هذه المادة تتعارض مع الدستور والقوانين المالية، كما أنها تنسف قوانين ربط الموازنة المرفقة بالبيان المالي، مشيرة إلى أن هذه المادة لم يسبق لها مثيل في أي من قوانين ربط الموازنة للأعوام السابقة على الإطلاق.

وأوصت بشطب هذه المادة مؤكدة « وعلى الحكومة إتباع الإجراءات الدستورية والقانونية إذا اقتضى الحال تعديل الموازنة العامة للدولة .

وكانت تقارير دولية أشارت الى احتلال اليمن المرتبة الثالثة (عربيا) على قائمة الدول الأكثر فشلا والتي رصدها التقرير الدولي الثامن لعام ٢٠١٢م بخصوص قياس مؤشر الدول الفاشلة الذي أصدرته مجلة السياسة الخارجية الأمريكية«Foreign Policy» بالتعاون مع صندوق السلام .

وحسب التقرير السنوي الثامن لمؤشر الدول الفاشلة للعام ٢٠١٢م الصادر في واشنطن، فقد انتقلت اليمن في مؤشر الدول الفاشلة من رقم ١٣ العام ٢٠١١ إلى رقم ٨ العام ٢٠١٢م.. وذلك بسبب عدم استقرار الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية في اشارة لمظاهر الازمة المفتعلة التي شهدتها اليمن منذ مطلع العام ٢٠١١م.

المواطن القدسي يناشد الرئيس التدخل لوقف نهب أرضه

تعز - احمد النويهي

ناشد ياسر محمد شرف القدسي احد ابناء قدس بمحافظة تعز كل من رئيس الجمهورية والنائب العام ورئيس الحكومة ووزير العدل ومنظمات حقوق الانسان مساعدته في استعادة حقه الذي قال بانه سلب منه بقوة السلاح حيث يفيد بان مؤسسة جمعان قامت بالسطو على ارضيته في منطقة الحوبان بمديرية صالة بتعز يساندها اطقم عسكرية وقامت بالبناء على الارضية المكونة من مائتين خمسين قصبة ، ويضيف ان المعتدين قاموا بازالة المنشاءات على الارضية من مباني وهناجر ومناشير الاحجار قبل اسبوع . موضحا بان والده المرحوم العقيد محمد شرف القدسي حصل على حكم قضائي من المحكمة العليا التي رفضت التماس جمعان وانه باسط على الارض ولديه كافة وثائقه ومستنداته الذي تثبت احقيته لكنه لم يجد احدا ينصفه في المحافظة او يستمع لشكواه وقال نحن باسطون على الارضية منذ ٣٠ عام «. لافتا الى ان «مؤسسة جمعان تدعي بان لها اوامر قضائية ضد ورثة قائد المرزوح المالك الاصلي للأرضية المقابلة لارضيتي بعشرين قصبة ولكن لا ادري لماذا بسطوا على ارضيتي ودمروا ممتلكاتي. وقال :»اذا كان لدي جمعان حكم قضائي ضدي فليأتي به، وأنا مستعد للتنفيذ ،اما ان يستعين جمعان بقيادة المحافظة لنهب ممتلكاتي ويتجاهل موضع الخلاف الحقيقي بينه وبين المرزوح لينهب ارضيتي ووبهدم ممتلكاتي فهذا إجحاف وإرهاب دولة وظلم لا يمكن السكوت عنه». لافتا «الى اعمال انشاء يقوم بها جمعان على ارضيته المنهوبة وبحراسة من جنود الدولة»